

# EUPOL COPPS

بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون "البعثة" هي بعثة مدنية غير تنفيذية وغير مسلحة تعمل بموجب سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي.



## الإنجازات الرئيسية

على مر السنين، دعمت البعثة الشرطة المدنية الفلسطينية والقضاء الفلسطيني في العديد من جهود الإصلاح، بما في ذلك دعم الإصلاح التنظيمي وتطبيق مفاهيم الشرطة الرئيسية، وقدمت المشورة بشأن صياغة القوانين ذات الصلة، بما في ذلك أداء نظام العدالة الجنائية، بما يتماشى مع المعايير الدولية. ونفذت البعثة مشاريع تكميلية للبنية التحتية والمعدات لتعزيز قدرات الشرطة والسلطات القضائية.

قدمت البعثة المشورة القانونية والاستراتيجية لكبار المسؤولين في وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية، بما في ذلك مفهوم الشرطة المجتمعية، مع تعزيز هيكل وأداء إدارة المباحث الجنائية. يهدف مفهوم الشرطة المجتمعية إلى إيجاد بيئة اجتماعية آمنة ومنع الجريمة، بينما تهدف جهود أخرى إلى تعزيز قدرات الشرطة المدنية الفلسطينية في مجال التحقيق. وقد اضطلعت البعثة بدور رئيسي في تشغيل مركز برغشة للإصلاح والتأهيل الجديد وافتتاحه في جنين.

يجري تطبيق نهج جغرافي بالاشتراك مع الشرطة المدنية الفلسطينية، مع التركيز أولاً على مديرية شرطة محافظة بيت لحم، مع استكمال الاستشارات الاستراتيجية بدعم البنية التحتية والمعدات. وسيتم توسيع هذا النهج تدريجياً ليشمل مديريات أخرى.

## التفويض

يتمثل تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون في ما يلي: (أ) مساعدة الشرطة المدنية الفلسطينية من خلال تقديم المشورة والإرشاد، ولا سيما لكبار المسؤولين على مستوى المحافظات، والمقر العام، والوزارات؛ (ب) تقديم المساعدة، عبر المشورة والإرشاد بما في ذلك على المستوى الوزاري، لمؤسسات العدالة الجنائية ونقابة المحامين الفلسطينيين في تنفيذ استراتيجية قطاع العدالة والخطط المؤسسية المختلفة المرتبطة بها؛ (ج) تنسيق وتيسير وتقديم المشورة بشأن المساعدات والمشاريع التي ينفذها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والدول الأخرى ذات الصلة بالشرطة المدنية الفلسطينية ومؤسسات العدالة الجنائية.



## السياق

### في عام 2005

اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل على إطلاق البعثة كبعثة شرطة للمساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الفلسطينية.



### في عام 2008

عُدّل تفويض البعثة ليشمل أيضًا دعم سلطات العدالة الجنائية الفلسطينية، كجزء من النهج الشامل للسلطة الفلسطينية تجاه إصلاحات قطاع الأمن والعدالة الجنائية.



### إطار النهج المتكامل للاتحاد الأوروبي

تدعم البعثة التنسيق والتعاون بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى لدعم بناء الدولة الفلسطينية في سياق الجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل قائم على حل الدولتين.



في إطار جهودها الرئيسية الأخرى، تدعم البعثة أجندة إصلاح السلطة الفلسطينية المتعلقة بسيادة القانون والنظام القضائي، والتي أعلنها رئيس الوزراء الفلسطيني في أيار/مايو 2024. تركز هذه الأجندة الإصلاحية على تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على جميع مستويات الحكومة. وقد تعاونت البعثة مع شركاء دوليين، وقدمت الدعم لتعديلات قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطينيين. كما تدعو البعثة إلى إقرار قانون حماية الأسرة، وتقديم المساعدة للسلطات المعنية في مراجعته بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك التمثيل المبكر في المحاكم.

أطلقت البعثة اتفاقية تعاون بين المعهد القضائي الفلسطيني وإدارة المحاكم الوطنية السويدية، وساهمت في تسهيلها، كما تساعد المعهد في رقمنة الإجراءات الإدارية في المحاكم، بما يُمكن من تسريع الإجراءات وتحسين الشفافية والمساءلة. وقد نجحت البعثة في دعم إنشاء شبكات نسائية فلسطينية من الشرطيات والمحاميات ووكيلات النيابة والقاضيات، لتعزيز تمثيل المرأة ومساهمتها. وفي إطار مكافحة الفساد، تُساعد البعثة وتدعم الهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد. وقد عززت البعثة قدرة الهيئة على التحقيق بنجاح في القضايا ذات الصلة.

## معلومات أساسية

### تأسيس البعثة

أنشأ الاتحاد الأوروبي البعثة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 (الإجراء المشترك للمجلس CFSP/797/2005) وباشرت عملها في 1 كانون الثاني/يناير 2006.



### منطقة عمل البعثة

تعمل البعثة في مناطق الضفة الغربية الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية. ويقع مقر البعثة في رام الله.



### موظفو البعثة

106 أعضاء  
(رئيسة البعثة، و70 موظفًا دوليًا، و35 موظفًا محليًا).



### رئيسة البعثة

كارين ليمدال  
(السويد) منذ نيسان/أبريل 2024.



### مدة التفويض

يُجدد تفويض البعثة سنويًا، ويمتد حاليًا من 1 تموز/يوليو 2025 إلى 30 حزيران/يونيو 2026.



### الميزانية

13,315 مليون يورو  
للفترة من 1 تموز 2025 إلى 30 حزيران 2026.

